

الكويت تشدد حملة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

توجيه تدابير احترازية لشركات مجوهرات وعقارات مخالفة للقانون



جهود شاقّة لردع المخالفين

الأعمال الصيني الماليزي جو لو ورئيس الوزراء الماليزي السابق نجيب عبدالرزاق، والسذي يحاكم في ماليزيا بتهم فساد.

وكانت النيابة العامة في الكويت قد أعلنت في أغسطس الماضي، أنها تلقت بلاغات بشأن تضخم الحسابات البنكية لبعض مشاهير السوشيال ميديا، ولهذا قررت التحقيق معهم.

ولجأ بعض المتهمين إلى نفي الاتهامات والتأكيد على سلامة موقفهم من القضية لعدم قيامهم بأي تصرف غير قانوني، بينما التزم بعضهم الصمت التام وتجاهل الاتهامات لحين استكمال التحقيقات.

ورغم أن الاتهامات تطل حوالي 27 مشهورا كويتيا، إلا أن النيابة أعلنت التحفظ على أموال 12 شخصا فقط.

وهزّت القضية أرجاء السوشيال ميديا على مدار الأسابيع القليلة الماضية. وفي سياق متصل، قرر المجلس الأعلى للقضاء في الكويت، خلال أغسطس، إيقاف سبعة قضاة عن العمل وإحالتهم إلى التحقيق لاشتباه بتعاملات لهم مع شبكة المتهم الإيراني فؤاد صالح المحبوس بتهمة غسيل الأموال.

وكانت السلطات الكويتية قد بدأت منذ مطلع 2020 حملة ضد كل محاولات غسيل الأموال، بإيقاف نشاط خمس عشرة شركة مخالفة.

وقد طلب الشيخ صباح الأحمد في الكثير من المناسبات، وكان آخرها في شهر يوليو الماضي، من الهيئة العامة لمكافحة الفساد الحزم في تطبيق القانون بالعدل والمساواة، لكن من المخير للاهتمام معرفة مدى نجاح هذا الكيان إذا كان يعمل بمعزل عن المجتمع.

ولم يكن تراجع ترتيب الكويت 7 مراكز في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية 2020 مفاجئا للبعث، ولكنه ترك علامات استفهام وتساؤلات عن أسباب هذا التراجع ومدى مصداقية المعايير التي يعتمد عليها مثل هذا التصنيف.

ويفسر خبراء تفاقم هذه المشكلة بالبيجوحة المالية الكبيرة، بعد أن تناقصت الموارد المتأتية من النفط، الذي تهاوت أسعاره بعد أن ظل لسنوات طويلة مصدر دخل هام لخزينة الدولة.

وكان القضاء الكويتي قد فتح في يوليو الماضي قضية الصندوق الماليزي المتهم فيها نجل رئيس الوزراء الكويتي السابق الشيخ جابر المبارك الصباح، وشريكه رجل الأعمال حمد الوزان، حيث أصدرت النيابة العامة أمرا بحجز المتهمين لاستكمال التحقيق معهما في القضية.

وجاء ذلك عقب تحقيقات في ضلوع أبناء مسؤولين حكوميين ورجال أعمال في قضية غسيل أموال الصندوق السيادي الماليزي لصالح كل من رجل

عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب محليا عبر هذه الأموال.

وبيّنا تواجده الكويت أزمة مالية حادة، تسلط الأضواء بشكل متزايد على فساد مستتر في مفاصل الدولة وعلى عمليات هدر وسوء تصرف في الموارد، وهو ما أوقع البلد في أزمة اقتصادية عميقة تراجع أسواق النفط بسبب تداعيات الإغلاق الإجمالي للحد من تفشي فيروس كورونا المستجد.

توجيه إنذارات كتابية لـ 20 شركة عقارية وإنذار لشركتي تأمين و17 إنذارا لشركات مجوهرات

وتثير قضايا الفساد حالة من القلق بما تشهده من ارتباك في الحياة السياسية والاجتماعية الكويتية وما تخلفه من أثر سئ على سمعة البلاد الطامحة إلى إدخال إصلاحات عميقة على اقتصادها تحمّ من تبعيته شبه الكاملة لموارد النفط، الأمر الذي استدعى تدخل رأس هرم السلطة أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح للتنبيه إلى خطورة الظاهرة والدعوة إلى إنهائها.

شددت الكويت حملتها لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب عبر إصدار تدابير احترازية وإنذارات لشركات مخالفة، في خطوة لتطويق الفساد الذي يزيد من التوتر على الساحة السياسية ويعرقل خطط دفع الاقتصاد.

الكويت - ضاعفت الكويت جهودها لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب حيث تحاول الحكومة محاصرة مخاليق القانون عبر إجراءات تشريعية وتدابير إنذارات لتفكيك خلايا الفساد التي تزيد من توتر الوضع السياسي وتعيق خطط دعم الاقتصاد.

وأعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أن إدارة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب التابعة لها أصدرت 56 تدبيرا احترازيا ضد الشركات المخالفة في أكتوبر الماضي.

وقالت الوزارة، في بيان صحفي الأربعاء تلقت وكالة الأنباء الألمانية نسخة منه، إن التدابير تضمنت توجيه إنذارات كتابية لـ 20 شركة عقارية وإنذار لشركة صرافة وإنذارين لشركتي تأمين و17 إنذارا لشركات مجوهرات.

وأوضحت أن التدابير تضمنت أيضا أمرا لثلاث شركات مجوهرات باتباع إجراءات محددة لتتوافق مع القانون والابتعاد عن المخالفات.

وتكرت أن إدارة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب استكملت إجراءات الترخيص لنحو 34 طلب تأسيس من قبل شركات خلال نفس الشهر منها 27 شركة عقارية وسبع شركات مجوهرات.

ولفتت إلى أن "مكافحة غسيل الأموال" قامت بتحديث بيانات 85 ترخيصا موزعة على 60 شركة عقارية وشركتي صرافة و21 شركة مجوهرات وشركتي تأمين".

وفي سبتمبر الماضي قامت السلطات الكويتية بتطبيق إجراءات جمركية رقابية إضافية مشددة على شحنات الأموال من العملات المستوردة في محاولة للحد من عمليات غسيل الأموال التي قد تمر إلى البلاد عبر هذه المنافذ. وأوضحت مصادر حينها أن التحرك الرقابي "يستهدف اتباع إجراءات نظامية جمركية أكثر تفصيلا، حيث يرجح تحديث معلومات البيان الجمركي للمستوردة، وتحديد التي تتعلق باسم الجهة صاحبة هذه الشحنات التي تستوردها عادة البنوك وشركات الصرافة، وذلك في مسعى للحد من

الجزائر تحصي خسائر صادرات النفط

ضربت جائحة كورونا صادرات النفط والغاز في الجزائر مما تسبب في أزمة اقتصادية ومالية حادة عمّت التحديثات أمام الحكومة في ظل اعتمادها الشديد على عائدات الطاقة لتمويل النفقات.

الجزائر - كشفت وزارة الطاقة الجزائرية، الثلاثاء، تراجع إيرادات البلاد من صادرات المحروقات بمقدار 10.4 مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي مقارنة مع الفترة المناظرة لها من عام 2019.

ونسبت وكالة الأنباء الجزائرية لوزير الطاقة عبدالمجيد عطار خلال جلسة في البرلمان قوله، إن "مداخيل الجزائر من صادرات النفط والغاز بلغت 14.6 مليار دولار حتى سبتمبر الماضي، منخفضة 41 في المئة من 25 مليار دولار في أول تسعة أشهر من عام 2019".

وتواجه الجزائر واحدة من أكبر الأزمات المالية التي تواجهها دولة منتجة للنفط بفعل انخفاض أسعار الخام، غير أن الحكومة تحاول بعد احتجاجات سياسية واسعة العام الماضي أن تتجنب إجراء تخفيضات كبرى في الإنفاق من شأنها إنكفاء المزيد من الاضطرابات.

وكانت الجزائر مشرقة بالفعل على أزمة مالية بسبب انخفاض إيرادات الطاقة على مدى سنوات وضعف القطاع الخاص. غير أن تطبيق إصلاحات قد يؤدي إلى تفاقم الأزمة السياسية في البلاد.

ورغم أن الحكومة والبرلمان يسلمان على الملا بضرورة تطبيق تدابير في الأجل الطويل لتقليل العجز، فهما يواجهان أيضا أكبر تحد لسلمة الدولة منذ الحرب الأهلية التي شهدتها البلاد في تسعينات القرن الماضي.

المركزي اللبناني يطالب الحكومة بدعم التدقيق المالي

بيروت - قال مصرف لبنان المركزي الأربعاء إنه يجب أن تكون الحكومة هي التي تقدم كامل حساباتها من أجل التدقيق الجنائي للحسابات بعدما طلبت منها حكومة تصريف الأعمال تقديم جميع البيانات المطلوبة إلى شركة الاستشارات الفاريز أند مارسال.

وكلف لبنان، الذي يصارع انهيارا ماليا، الشركة المتخصصة في عمليات إعادة الهيكلة هذا العام بالتدقيق في حسابات المصرف المركزي، والثلاثاء، قال رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب إن مصرف لبنان المركزي لم يعد الشركة إلا بنحو 42 في المئة من المعلومات، وانتقد لاستخدامه التشريع اللبناني والسرية المصرفية زريعة لذلك.

وقال المصرف بعد اجتماع الأربعاء إنه قدم حساباته الخاصة للتدقيق، وأن الحكومة يجب أن تكون هي من يقدم حسابات الدولة.

وأضاف أن ذلك "يجنب مصرف لبنان مخالفة قوانين السرية المزمّة قانونا".

وقالت مصادر مطلعة لرويترز الشهر الماضي إن المصرف المركزي يجب معلومات مطلوبة للتدقيق، وهو مطلب أساسي من صندوق النقد الدولي والماتحن الأجانب الذين يضغطون على البلد المثقل بالديون لمعالجة مشكلات الهدر والفساد.



عدم ثقة في الطبقة السياسية

أوبك وروسيا تدرسان زيادة تخفيضات النفط

إيقاف عجلة الاقتصاد في أوروبا يعرقل جهود تعافي الطلب

وضعت أوبك تحت ضغوط فائض العروض والخفض معا، ما عسر معادلة ضبط توازن السوق في ظل إغلاق الاقتصادات، وارتفع إنتاج نفط أوبك للشهر الرابع في أكتوبر، وفقا لتتائج مسح أجرته رويترز، وذلك بفعل إعادة تشغيل المزيد من المنشآت الليبية وزيادة الصادرات العراقية، مما أبطأ أثر الالتزام الكامل من سائر الأعضاء باتفاق خفض العروض الذي تقوده المنظمة.

وحسب المسح، ضخت منظمة البلدان المصدرة للبترول المؤلفة من 13 عضوا 24.59 مليون برميل يوميا في المتوسط على مدار شهر أكتوبر، بزيادة 210 آلاف برميل يوميا عن سبتمبر وفي تعزيز جديد من أدنى مستوى في ثلاثة عقود والمسجل في يونيو الماضي.

وتراجع أسعار النفط تحت وطأة زيادة في عروض أوبك وضربة جديدة للطلب بسبب تنامي الإصابات بفيروس كورونا، ليفقد الخام ثمانية في المئة في أكتوبر مقربا من حوالي 37 دولارا للبرميل. ويقول بعض المحللين إن هذا الانخفاض يضغط على أوبك وحلفائها في ما يعرف بمجموعة أوبك+، لتأجيل زيادة العروض المقررة في يناير 2021.

من مسؤولياتنا في هذا الصدد... ويقول محللون إنه في ظل تصاعد وتيرة الإصابات بفيروس كورونا في أوروبا والولايات المتحدة وتأثير القيود الحكومية الجديدة للحركات على طلب النفط، فإن اتخاذ أوبك+ إجراء لدعم سوق النفط أمر وارد.

زيادة تخفيضات الإنتاج سيكون قرارا صعبا إذ أنه سيهدد منتجين من خارج أوبك+ المزيد من الحصص السوقية

وقال جي.بي مورجان الأسبوع الماضي "نعتمد أن تلك الإمدادات الإضافية من أوبك+ قد لا تكون هناك حاجة إليها في الوقت الحالي وقد يختار التحالف تأجيل... قرار التخفيف لربع سنة". ومن المقرر أن تجتمع أوبك+ في الثلاثين من نوفمبر الجاري والأول من ديسمبر القادم لوضع السياسة. ويرى خبراء أن الموجة الوبائية الثانية

وفي وقت سابق اليوم، أيدت الجزائر، التي تتولى الرئاسة الدورية لأوبك، تمديد تخفيضات الإمدادات الحالية للأشهر الأولى من 2021.

وقال وزير الطاقة الجزائري عبدالمجيد عطار لوكالة الأنباء الرسمية إن موجة ثانية من جائحة كوفيد - 19 تعني أن سوق النفط ستواجه وضعاً شديداً الخطورة. والانتين الماضي، أجرى ممثلون عن شركات النفط الروسية ووزير الطاقة الروسي ألكسندر نوافك محادثات عززت أيضا الاحتمالات بالإبقاء على قيود الإنتاج وليس تخفيفها، وذلك بحسب مصدرين في القطاع.

وقال مصدر إن القرار النهائي بشأن إنتاج النفط سيخذه الرئيس فلاديمير بوتين الذي لم يستبعد الشهر الماضي تمديد تخفيضات النفط الأعمق لفترة أطول إذا استلزم أوضاع السوق ذلك.

وفي حين أن روسيا هي أكبر الحلفاء من خارج أوبك، قالت السعودية أكبر منتج في أوبك في اجتماع وزاري الشهر الماضي إنه يجب ألا يتسكك أحد في التزام المجموعة بتقديم الدعم للسوق. وقال وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان "سن نتملص

لندن - قال مصدر بمنظمة البلدان المصدرة للبترول وآخر مطلع على نهج التفكير في روسيا إن أوبك وروسيا تدرسان تعميق تخفيضات النفط في أوائل العام المقبل سعيا لدعم سوق النفط.

ومن المقرر أن تقلص أوبك ومنتجون متحالفون معها بقيادة روسيا، في إطار مجموعة أوبك+، حجم التخفيضات البالغة 7.7 مليون برميل يوميا بنحو مليوني برميل يوميا اعتبارا من يناير.

لكن التأثير على طلب الطاقة بفعل القيود على التحركات الناجمة عن الموجة الثانية من جائحة كوفيد - 19 تجعل إعادة التفكير حتمية.

وقال المصدر مطلع على نهج التفكير في روسيا والذي رفض ذكر اسمه "يبدو أنه سيتعين علينا تعميق الخفض في الربع الأول". وقال مصدر باوبك، إن المنتجين "يدرسون العديد من الخيارات إلى جانب مد الأجل (للتخفيضات الحالية)". لكن المصدر قال إن تعميق الخفض سيكون "قرارا صعبا" إذ إنه سيهدد منتجين من خارج أوبك+ المزيد من الحصص السوقية.